الأمم المتحدة

A/C.4/70/SR.16

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
24 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز (جزئي)* للجلسة السادسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بولر ..... (ملاوي)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

* لم يتم إعداد أي محضر موجز للجزء غير الرسمي للجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18970 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (A/70/95-S/2015/446 و A/70/357-S/2015/682)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (A/70/95-S/2015/446 و A/70/357-S/2015/682 و A/70/400)

١ - الرئيس: قال إن اللجنة قررت، استجابة للتوصية العامة التي تفيد بأن الأمم المتحدة لا يمكنها الاستمرار في معالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في هيئات منفصلة وغير مترابطة، أن تناقش في الجزء الأول من الجلسة مسائل حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة معا.

٢ - السيد ليكيتوفت (الدنمارك)، رئيس الجمعية العامة: قال إنها المرة الأولى التي تعقد فيها اللجنة الرابعة مناقشة موضوعي عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة معا. وقد دفعها إلى ذلك التكليف الذي أصدره الأمين العام بإجراء استعراض شامل لعمليات حفظ السلام والمناقشة العامة الأخيرة التي ترأسها بنفسه حول التقرير الذي كلف بإعداده الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) والتقرير اللاحق للأمين العام بعنوان ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام“ (A/70/357-S/2015/682). واستطرد قائلا إنه ينوي بناء على ذلك النقاش وعلى المشاورات اللاحقة أن يقدم قرارا للجمعية العامة يعرب عن التزام الدول الأعضاء بتقييم تلك التوصيات.

٣ - واستطرد قائلا إنه لئن أسهمت عمليات السلام إسهاما كبيرا في السلام والأمن في العالم خلال الأعوام السبعين الأخيرة، فإن من المهم أن يواكب نهجُ الأمم المتحدة التحدياتَ الناشئة والتهديدات الجديدة. واسترسل قائلا إن استمرار تصاعد العنف في سوريا وحجم الأزمة الإنسانية في المنطقة يبرزان بشكل مأساوي عواقب عدم وقوف العالم صفا واحدا وعدم واتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فعالة، كما يثبت تفشي التطرف العنيف وانتشار الأسلحة والحرب غير المتكافئة وهجمات الفضاء الإلكتروني والأوبئة مثل إيبولا أن الأخطار المحدقة بالسلام والأمن في العالم تتغير باستمرار. وتحتاج عمليات الأمم المتحدة للسلام في عالم يزداد تعقيدا وترابطا إلى تحسين مستمر يعتمد على قدرات تحليلية وتنفيذية كافية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص مثلا للدبلوماسية الوقائية والتسويات السياسية والنهج الشاملة ولقدر أكبر من المرونة من حيث الميزانية والإدارة. ومن المهم أيضا بحث العلاقة بين عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وأبعادهما المشتركة، وكيفية العمل بصورة أفضل على تخطي النهج القائمة على تناول هذه القضايا المعقدة على نحو منفصل واعتماد نهج أكثر شمولية في التعامل معها.

٤ - ومضى يقول إن النهج الشامل يتطلب كذلك دراسة تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/69/968-S/2015/490) بالاقتران مع استعراضي الفريق الرفيع المستوى والأمين العام، والدراسة العالمية التي نشرت بصورة مستقلة حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ورغم أن تلك العمليات منفصلة إلا أنها استلهمت من نفس الشعور بالاستعجال وضرورة تعزيز دور عمليات الأمم المتحدة للسلام و قدرتها وكفاءتها.

٥ - واسترسل قائلا إنه ينوي في ضوء ما سبق عقد مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى في أيار/مايو ٢٠١٦ لتوفير منبر للدول الأعضاء وغيرها لتحديد المواضيع المشتركة التي

تتطرق لها تلك الاستعراضات وأوجه التآزر فيما بينها، وتمكين منظومة الأمم المتحدة من التعامل مع قضايا السلام والأمن على نحو أكثر اتساقا.

٦ - السيد إيلياسون (نائب الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه يرحب بالحوار التفاعلي مع اللجنة في إطار بندي جدول الأعمال المتعلقين بالبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام، والذي يعكس النهج الكلي الواسع الذي تستلزمه البيئة الدولية الراهنة.

٧ - واسترسل قائلا إن الأمين العام طلب من أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى التشاور مع الدول الأعضاء ومع الشركاء الإقليميين. وقد ضمنت النتائج في تقرير الفريق وتوصياته. وكان الأمين العام قد طلب أيضا من نائبة الأمين العام السابقة لويز فريشيت، بمساعدة النرويج وإثيوبيا، التشاور مع الدول الأعضاء حول كيفية تنفيذ التوصيات. واستطرد قائلا إن مشاورات عقدت مع حركة بلدان عدم الانحياز واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٨ - وقال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/357-S/2015/682) إن التقرير يقدم خارطة طريق لتنفيذ توصيات الفريق الواسعة النطاق ويحدد أولويات لكل من الدول الأعضاء والجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة. ومضى يقول إن الرسالة الرئيسية تتمثل في أن سرعة تطور النزاعات المعاصرة تتجاوز الجهود المبذولة لمعالجتها، وأن هذه الجهود ينبغي أن تكون عالمية النطاق لكي تتصدى لتفشي النزاعات وحدتها. كما ينبغي تعزيز الأدوات المستخدمة أو تكييفها من أجل استجابة فعالة.

٩ - واسترسل قائلا إنه رغم التوافق حول ضرورة التغيير، إلا أن الأصعب هو الاتفاق حول طريقة إجرائه. وأشار تقريرا الفريق الرفيع المستوى وفريق الخبراء الاستشاري والدراسة الشاملة إلى أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان قضايا مترابطة بعضها ببعض بحيث لا يمكن تحسين جانب منها إلا بتحقيق التقدم في الجوانب الأخرى. ويفيد الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة أن المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد تعزز أمن الناس وتنميتهم وحقوقهم. ويتوقف نجاح الاستجابة الأزمات على الوقاية وبناء السلام. وتستلزم عمليات السلام الفعالة إجراء تعاون معقد بين مجلس الأمن والدول الأعضاء والجهات المساهمة بأفراد في البعثات والأمانة العامة. ويقتضي ذلك العمل أفقيا عبر الركائز والهياكل، وتحديد الأولويات وترتيب الأنشطة، وتضافر الجهود، واستفادة كل طرف من المزايا النسبية للأطراف الأخرى.

١٠ - واستطرد قائلا إن الفريق الرفيع المستوى أكد أهمية الاستراتيجيات والحلول السياسية في توجيه الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات السلام. وقد أشار الأمين العام في تقريره عن توصيات الفريق إلى أن التسوية السياسية التفاوضية هي الهدف الأساسي لكل عملية من عمليات الأمم المتحدة للسلام. وينبغي أن يكون تحديد المسار السياسي الأمثل ثم دعمه من بعد ذلك أساسا لنشر عمليات السلام في الميدان. ومضى قائلا إن الأمين العام أبرز كذلك العلاقة بين التسوية السياسية التفاوضية وحماية المدنيين والتي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة للسلام.

١١ - واسترسل قائلا إن تقرير الأمين العام رسم خطة عمل استجابة لدعوة الفريق إلى استخدام جميع صكوك الأمم المتحدة للسلام والأمن في البحث عن حلول سياسية للنزاعات. وينبغي التركيز في المقام الأول على الوقاية. وينبغي ثانيا إدخال تغييرات على طريقة تخطيط العمليات وإجرائها. وينبغي ثالثا تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية.

١٢ - وفيما يتعلق بالوقاية، قال إن الأمين العام يدعو إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة في مجال الوقاية والوساطة على نحو كبير، مع توسيع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين. وأضاف قائلا إنه يتفق مع الفريق في أن للجهات الإنمائية الفاعلة التابعة للأمم المتحدة دورا في مساعدة الفاعلين الوطنيين في مجال الوقاية، ويتعهد بتوسيع قدراتهم في فعل ذلك. وقد التزم الأمين العام باستخدام ''مبادرة حقوق الإنسان أولاً'' لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير مبكرة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتفاقم وتفضي إلى العنف والفظائع الجماعية. واستدرك قائلا إن الوقاية ليست مهمة تقع على كاهل الأمم المتحدة وحدها، بل يتعين ترسيخها وقيادتها وطنيا، على أساس التوافق والتعاون والشفافية. ومضى يقول إن الأمين العام يطلب إلى الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين تقديم الدعم السياسي من أجل تعزيز الجهود الدولية في مجال الوقاية، كما يطلب إلى مجلس الأمن صرف اهتمامه بصورة حازمة إلى الوقاية مبكرا.

١٣ - واستطرد قائلا إنه ينبغي إدخال تغييرات في طريقة تخطيط وإجراء عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وقد بدأ بالفعل بعض هذه التغييرات مثل مبادرات تعزيز قدرات المساهمين في عمليات السلام وأدائهم؛ وسيقدم وكلاء الأمين العام تفاصيل عنها فيما بعد. ومن أهداف التغيير جعل عمليات السلام أكثر فعالية من أجل الحد من فقدان الأرواح، والخروج من تلك العمليات في أسرع وقت. وترمي المقترحات الداعية إلى تصميم عمليات السلام بطريقة تراعي أكثر خصائص الوضع، وإلى التحليل والبرمجة بشكل أفضل، وتحديد الولايات بصورة أدق تسلسلا، وربط عمليات السلام بشكل أوثق بالظروف الخاصة التي تتم فيها. ومن الأهداف الأخرى أيضا جعل عمليات السلام أكثر سرعة باستخدام النشر السريع واللوجستيات السريعة والتجاوبية، والأنظمة الإدارية الكفؤة لوضع حد للعنف وإشراك الشركاء الوطنيين والإقليميين. ومن الأهداف الأخرى كذلك جعل عمليات السلام أكثر استجابة لاحتياجات الناس. ومن الضروري إشراك الناس الذين يتلقون المساعدة في عملية رسم الاستراتيجيات لضمان ثقتهم في دور الأمم المتحدة. وتعد التوعية والعمل في مجال الحماية والسلوك العام عناصر هامة لمثل هذا النهج التجاوبي والمسؤول. وثمة أيضا حاجة مشروعة إلى تعزيز سلامة وأمن الأفراد الذين تساهم بهم الدول الأعضاء والذين تكون رفاهيتهم شرطا أساسيا للنجاح.

١٤ - ومضى قائلا إن المبادئ الراسخة لحفظ السلام والتي تتمثل في الموافقة والحياد وعدم استخدام القوة، تظل قاعدة لجميع التغييرات المقترحة. غير أن تلك المبادئ لا يمكن أن تتخذ ذريعة لعدم التدخل في البيئات الخطرة، بل ينبغي أن تكون بمثابة الضامن للعمليات السياسية الهشة. ولئن كانت الأمم المتحدة غير قادرة على قيادة عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب، فإن عمليات السلام التي تسند إليها مهمة الحماية ملزمة بألا تقف مكتوفة الأيدي أمام الهجمات التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء.

١٥ - وتابع قائلا إنه فيما يتعلق بالشراكات، فقد أكد الفريق الرفيع المستوى أن النزاعات الراهنة تتجاوز قدرة فرادى الجهات الفاعلة. ويقدم الميثاق أساسا متينا للتعاون الضروري بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد لفت كل من الفريق والأمين العام الانتباه إلى الشراكة الاستراتيجية الأساسية مع الاتحاد الأفريقي التي تغطي مختلف أنواع النزاعات وتشمل كامل القارة الأفريقية التي تعد مسرحا لما نسبته ٨٠ في المائة من عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويعتزم الأمين العام عقد شراكة عميقة ومؤسساتية تشمل التشاور والتعاون من أجل الوقاية والوساطة

والاستجابة للأزمات والعمل من أجل تعزيز السلام. ويعد التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن مسؤولية دولية أساسية. وتلتزم الأمم المتحدة بالعمل مع الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والقدرة على التخطيط لعمليات السلام ودعمها وإجرائها.

١٦ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن التوصيات قيد البحث، ينبغي تذكر أن أرواح ملايين البشر ورفاهيتهم على المحك. كما تبقى الثقة العامة في الاستجابات المتعددة الأطراف على المحك، لا سيما إذا عجزت الأمم المتحدة أو لوحظ أنها تعجز عن حل النزاعات الراهنة. واختتم قائلا إنه بما أن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، ومستقبل المنظمة نفسها، على المحك، فإن من واجب الجميع التصدي للتحدي بجدية وعلى نحو عاجل وشامل.

١٧ - الرئيس: فتح الباب أمام أعضاء اللجنة لطرح الأسئلة وإبداء ملاحظاتهم.

١٨ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حققت عبر تاريخها بعض النجاح ومنيت ببعض الفشل، وقال إن الفشل يعود في مجمله إلى تضارب مصالح الدول الأعضاء مما حال دون اتخاذ الأمم المتحدة لإجراءات حاسمة في الوقت المناسب. واستدرك قائلا إن الأمم المتحدة نفسها، وكما أشار إلى ذلك مقال صدر عام ٢٠١١ في صحيفة نيويورك تايمز، تتحمل جزءا من المسؤولية أيضا بسبب تقادم أو ازدواجية البعثات والولايات، ومن سوء الممارسات الإدارية، وعدم فعالية الرقابة وانعدام المحاسبة بوجه عام. وأورد المقال ما قاله نائب الأمين العام السابق، مارك مالوك براون، الذي تحدث عن انعدام الفعالية وتفشي التكرار في منظومة الأمم المتحدة، والغموض التام في الميزانية وعدم شفافيتها. واختتم قائلا إن وفده يتساءل ما إذا كانت تلك المسائل لا تزال تطرح مشكلة.

١٩ - السيد قنديل (مصر): قال إن وفده يوافق على أن الاستثمار الأمثل بالنسبة للمنظمة هو في الوقاية من نشوب النزاعات بدلا من حلها. غير أن حكومته تطلب توضيحات بشأن عناصر الوقاية. إذ يمكن استخدام الوقاية ذريعة للتدخل بدون مبرر، ويمكن أن يستغلها بعض أطراف النزاع. واستطرد قائلا إن الوقاية الفعالة تشمل معالجة الأسباب الجذرية التي يتداخل فيها في أغلب الحالات الفقر والفكر العنيف والسلاح. ولن تنجح الوقاية إلا إذا عولجت العناصر الثلاثة جميعها باستخدام سياسات إنمائية في مواجهتها.

٢٠ - السيد إيلياسون (نائب الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه لم يسمع بالمقال المذكور رغم أنه يجده مفيدا لكي يستفيد من خلفه. واعترف بأن هناك مجالا للتحسين في المنظمة وأن الأمين العام يريد لهذا السبب عقد اجتماع للفريق الرفيع المستوى. واستطرد قائلا إن النقاط التي أثارها ممثل جمهورية إيران الإسلامية هي في الواقع جزء من توصيات الفريق الرفيع المستوى والأمين العام، وأن الأمر يرجع إلى الأعضاء في أن يستجيبوا لتلك التوصيات.

٢١ - وأضاف قائلا إنه لم يكن هناك شك قبل عقد أو عقدين فيما اتسمت به الأمم المتحدة من حياد في مساعيها لحفظ السلام، إلا أن التحديات الجسيمة الماثلة تشمل في الوقت الحاضر التهديدات غير المتناظرة والحركات الإرهابية. ومضى يقول إنه يتفق مع ممثل مصر على أن نجاح عمليات السلام في المستقبل يتوقف على اعتماد استراتيجيات سياسية فعالة بالموازاة مع حفظ السلام؛ ومن المهم جدا كذلك أن لا تستمر العمليات الكبرى إلى ما لا نهاية؛ فالدول التي تستضيف عمليات لحفظ السلام عليها أن تفهم

أن وجود استراتيجية للخروج أساسي ليس فقط لأسباب مالية، بل أيضا لأن كل حالة لها ديناميتها الخاصة. وهذا هو التحدي الذي يواجه الدول الأعضاء. والأمم المتحدة ترحب بالنقد البناء الذي يؤدي إلى الإصلاح المناسب.

٢٢ - واسترسل قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة الوقاية، من الضروري بلورة المفهوم من حيث الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النزاع. ففي حين تنخرط وسائل الإعلام والمنظمات الدولية بعدما تندلع النزاعات، تحظى الأمم المتحدة بميزة نسبية تتمثل في القيام بدورها في وقت مبكر جدا، أي في مرحلة الوقاية، وأيضا بعد ذلك في فترة ما بعد النزاع. وقد وردت الوقاية في المادة ١ من الفصل الأول، والمادة ٣٣ من الفصل السادس من الميثاق. وتذكر المادة ٣٣ أنه يجب على أطراف أي نزاع أن يلتمسوا حله بالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. وينبغي تنفيذ هذا الحكم فعليًا، حيث إن هذه الآليات لا تطبق دائمًا.

٢٣ - ومضى يقول إن من الضروري التأهب لعلامات الإنذار المبكر لأي نزاع وشيك في المرحلة الأساسية التي تندلع فيها المشاكل الجذرية؛ وعندما تثير الظروف الإنمائية أو البيئية الصعبة الاضطرابات الاجتماعية؛ وعندما يبدأ ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وقبل أن تؤدي إلى فظائع جماعية. فأزمة الهجرة الحالية، على سبيل المثال، ما كانت لتبلغ هذا المستوى لو أُنهيت الحرب السورية وخُصص ما يكفي من الموارد للتعامل مع الوضع الإنساني في البداية. وفي جميع الأحوال، من المهم في كل مرحلة الإبقاء على حوار شفاف ومفتوح مع الدول الأعضاء المعنية، وينبغي ألا يُفرض عليها أي إجراء لاستعادة الأمن بل ينبغي لذلك الإجراء أن ينبع من إرادتها هي. وستظل المبادئ الأساسية لحفظ السلام على حالها. ويتعين جعل الوقاية مفهومًا ملموسًا، وينبغي أن يتم ذلك بشكل تعاوني مع الاحترام الكامل للسيادة.

٢٤ - السيد ساتر (النرويج): قال إن الفرصة السانحة لإجراء مناقشة شاملة حول عمليات حفظ السلام تشهد على القيمة المضافة لمبادرة الأمين العام لإعادة تقييم عمليات المنظمة لحفظ السلام، واستفسر عن الكيفية التي سيتم بها التعامل مع أوجه التآزر بين الاستعراضات الثلاثة، وكيف يمكن مساعدة الدول الأعضاء على إجراء التغييرات الموصى بها بشكل أفضل.

٢٥ - السيد تورو كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن تقرير الفريق الرفيع المستوى دعا لأن تتخطى عمليات حفظ السلام ثقافة العربات المدرعة لتكون أكثر تركيزًا على البشر من خلال التفاعل مع المجتمعات المحلية؛ لكنه أشار أيضًا إلى أن ٩٠ في المائة من العاملين في البعثات السياسية وثلثي حفظة السلام يعملون في ظروف شديدة الخطورة من جراء النزاعات الدائرة ويواجهون شواغل أمنية خطيرة. وتساءل كيف يمكن للأمم المتحدة التوفيق بين الرغبة في الاقتراب من الناس وبين الوضع الأمني.

٢٦ - السيد منير (باكستان): قال في معرض ترحيبه بملاحظات نائب الأمين العام بشأن سلامة وأمن قوات حفظ السلام، إن وفده لا يرى تعارضًا بين مبادئ حفظ السلام وولاية حماية المدنيين. إلا أنه يود أن يعرف ما إذا كان مفهوم الدفاع الاستباقي المشار إليه في تقرير الفريق الرفيع المستوى سيؤثر على حماية المدنيين أو على سلامة قوات حفظ السلام وأمنها.

٢٧ - السيد إلياسون (نائب الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إنه يتفق مع ممثل النرويج بشأن الحاجة إلى

اتباع نهج شمولي. واستطرد قائلا إن من المهم النظر في كيفية ترابط أجزاء الأمم المتحدة المختلفة حتى يتسنى الارتقاء إلى مستوى الشعار القديم القائل بأنه لا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. وقد كان هذا مغزى الاستعراضات الثلاثة، التي لا ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها منفصلة عن بعضها، بل باعتبارها تساعد على تشجيع طرق العمل الأفقية حتى مع الإبقاء على جودة النُّهج العمودية. وأضاف قائلا إن المنظمة تواجه تحديًا كبيرًا لأن هياكلها ظلت تعمل لسنوات عديدة في انفصال عن بعضها بعضا. وقد أدرج تقرير الأمين العام عن قصد مدخلات من تقرير الفريق واستعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وحفز استعراض بناء السلام بعض العمل التعاوني بالغ الأهمية مع لجنة بناء السلام حول أمور من بينها مثلا أهمية الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد النزاع والتي تهم التعافي والمصالحة وبناء المؤسسات لكسر دائرة النزاع. وللجنة بناء السلام صلاتها الخاصة بمجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أن أهداف التنمية المستدامة هي ذات صلة بهذا الموضوع، حيث تتضمن أهداف بناء المجتمعات السلمية، والوصول إلى العدالة، وإنشاء مؤسسات قوية باعتبارها أساسًا للتنمية.

٢٨ - واسترسل قائلا إن عام ٢٠١٥ قد يكون نقطة تحول للأمم المتحدة لأنها تستخدم الاستعراضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة لتقييم مدى استعدادها لمواجهة التحديات المقبلة لعمليات السلام التي تضطلع بها. ومن الضروري إنجاح العمل المتعدد الأطراف، لأن هناك العديد من القوى المنغلقة على ذواتها التي ترى العالم الخارجي باعتباره مشكلة. وتصب الحلول الدولية الجيدة لقضايا مثل المناخ والهجرة في الصالح القومي للدول. ويمكن أن يساعد إقناع جمهور الناس، والبرلمانات، ووسائل الإعلام في تحقيق هذا المسعى.

٢٩ - وردًا على ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، قال إنه على الرغم من أنه ينصح دائمًا قوات حفظ السلام بمساعدة المجتمع المحلي فيما يتعلق بالمسائل العملية مثل أعمال الإصلاح في الأماكن القريبة، إلا أنه قد يتردد في الدعوة لذلك حاليًا بسبب المخاطر الأمنية. واستطرد قائلا إن القوات تعيش مأزقا صعبا بين أن تكون قوة إيجابية وبين أن تتحلى بالواقعية فيما يتعلق بحماية أمنها.

٣٠ - واسترسل قائلا إنه يرحب بإقرار ممثل باكستان بالارتباط بين ولاية حماية المدنيين ومبادئ حفظ السلام. أما بالنسبة للدفاع الاستباقي، فقد أشار إلى اجتماعات في غاية الصعوبة حول ما إذا كان يجب تنفيذ نهج ''الشدة'' في حالات بلدان مثل مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إنه على الرغم من أن عملية حفظ السلام في مالي كانت في النتيجة النهائية عملية كلاسيكية، فإنه فخور بالمشاركة في مثل هذا التفكير الشجاع. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد كان لواء التدخل المقترح خطوة أكثر استباقية. وأضاف قائلا إن من الحالات المقلقة التي قد تخرج عن السيطرة قريبا حالة جنوب السودان. وقد قدم استعراض الفريق وتقرير الأمين العام عن تنفيذه تحليلاً مفيدًا لاستخدام القوة. وتريد الأمم المتحدة أن تعمل بشفافية في هذه المسائل مسترشدة بالدول الأعضاء.

٣١ - السيد نياكاروندي (رواندا): قال إن المبادئ يجب أن تُحترم، لكن دون أن يكون ذلك ذريعة للتقاعس عن العمل. فعندما تكون حياة الناس على المحك، لا شيء آخر ينبغي أن يحظى بالاهتمام. وإذا كانت التوصيات هامة، فتنفيذها أهم. بعض التوصيات هي أولويات، مثل القرارات بشأن التمويل الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن. واختتم بيانه بالقول إنه مهتم بمعرفة ما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء للمساعدة في الحالات الإشكالية التي تجري مناقشتها حاليًا.

٣٢ - السيد إلياسون (نائب الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن الأمم المتحدة استخلصت دروسًا من مأساة رواندا عام ١٩٩٤، وحاولت تطبيقها أثناء عملها في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد كانت الأمم المتحدة بصدد مغادرة رواندا رغم حكمها السليم، عندما بدأت الأهوال تتكشف. عندها، وسعيا منها إلى تجنب سيناريو أسوأ الحالات، دعت الحكومات في أفريقيا وأوروبا للمساعدة، حتى تستطيع أن تتصرف بصفتها مراقبين دوليين أساسيين على الأرض.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن العمليات المضطلع بها في الصومال يديرها الأفارقة ويمولها الاتحاد الأوروبي، ويجب وضع هذا التعاون على أساس متين. ومضى يقول إن الأمانة العامة كانت تود توسيع القوة وتدريب القوات الصومالية، على الرغم من أن هذا لم ينفذ نظرا لعدم موافقة مجلس الأمن. وأضاف قائلا إن بناء القدرات الوطنية هام للسيادة، كما أن التمويل مسألة حساسة تختلف وجهات النظر بشأنها. وتجري مناقشات واستعراضات استراتيجية، وثمة وحدة للعمليات المشتركة مع الاتحاد الأفريقي. وعندما يوافق مجلس الأمن على العمليات، فيجب أن تلي ذلك مناقشة حول كيفية الدفع وضمان اسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، وهو ما يتعين على الدول الأعضاء أن تقرره.

٣٤ - واستطرد قائلا إنه يشيد بالدول الأعضاء لجهودها في حفظ السلام على الرغم من نقص التمويل، والتعامل مع الاعتداء الجنسي والفساد. فحفظة السلام هم في معظمهم أناس يعملون بجد ويمثلون الأمم المتحدة أحسن تمثيل؛ ويشكل ذلك مصدر فخر واعتزاز. ومضى يقول إن الأمر الرئيسي يتمثل في بناء عمليات تتناسب مع الظروف، والبت في الولايات والتمويل بالتعاون مع البلدان المضيفة.

٣٥ - الرئيس: قال إن اللجنة ستركز اهتمامها خلال ما تبقى من الجلسة على عمليات حفظ السلام في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال.

٣٦ - السيد لادسوس (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن استعراض عمليات السلام بتكليف من الأمين العام تمخضت عنه توصيات واسعة النطاق. فقد اعتمدت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقرير الفريق الرفيع المستوى، وكذلك خطة العمل المتعلقة بتوصيات الفريق الواردة في تقرير الأمين العام. كما أصغت الإدارات للتوصيات ذات الصلة في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)، الذي يتضمن نتائج الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي أجريت بناء على طلب المجلس، ودرست بعناية تقرير فريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض هيكل بناء السلام.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الأمين العام استضاف لأول مرة في آذار/مارس ٢٠١٥ رؤساء أركان الدفاع من ١٠٥ من الدول الأعضاء لمناقشة التحديات التي تواجه حفظ السلام. وبناء على ذلك وعلى أربعة مؤتمرات تحضيرية إقليمية، شارك الأمين العام في استضافة مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، الذي قدمت خلاله الكثير من التعهدات فيما يتعلق بالقدرات من مجموعة متنوعة جغرافيًا تضم ٥٣ زعيمًا وطنيًا بينهم ٣٧ من رؤساء الدول أو الحكومات. وأردف قائلا إن هذا الالتزام الدولي القوي يجب الآن أن يتحول إلى عمل ملموس. وتعول الإدارتان، وهما تستعدان لتنفيذ خطتيهما الطموحتين للتغيير، على استمرار مشاركة الدول الأعضاء ودعمها، بما في ذلك من خلال اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام للإبقاء على الزخم السياسي.

٣٨ - واسترسل قائلا إن السياقات الجديدة لحفظ السلام أكثر صعوبة من أي وقت مضى. فالإصابات الناجمة عن الأعمال العدائية التي ترتكب باستخدام الأسلحة الخفيفة، أو الكمائن أو الأجهزة المتفجرة المرتجلة المتطورة في أقل بيئات حفظ السلام ملاءمة - وخاصة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية - زادت بأكثر من الضعف في كل عام من الأعوام الثلاثة السابقة، وترحم على الذين لقوا حتفهم في هذه الظروف الرهيبة. وتعكس هذه الأرقام حقيقة مقلقة؛ فالبعثات نُشرت في أماكن تنتشر فيها الجماعات المسلحة - بعضها لديه رؤية متطرفة للعالم، والبعض الآخر لديه صلات بالجريمة المنظمة العابرة للحدود. وليس من السهل استجلاب العديد من هذه الجهات الفاعلة من غير الدول إلى المفاوضات، لذلك يمكن أن تستمر بعض جيوب القتال. وأردف قائلا إن العمليات السياسية تكون في بعض الأوقات ما زالت وليدة أو تكون متعثرة، مع اعتبار الدولة ومؤسساتها منحازة وغير ممثلة وضعيفة. ويمكن أن تتفاوت موافقة الأطراف على وجود عملية لحفظ السلام وأن تتغير مع مرور الوقت. ويجب أن تساعد البعثات الأطراف الرئيسية في التقدم نحو الحلول السياسية، بدعم من الدول الأعضاء والجهات الإقليمية، لكن ينبغي كذلك أن تكون على استعداد لمواجهة هذه التحديات المتزايدة.

٣٩ - ومضى يقول إنه في مثل هذه البيئات، تتعرض سلامة وأمن قوات حفظ السلام وقدرتها على تنفيذ ولايتها للخطر في حال انعدام تدابير الحماية. وربما يكون الارتفاع الكبير في الإصابات مقارنة بالوفيات نتيجة لتدابير التخفيف القوية التي تم اتخاذها؛ ولكن من الواضح أنه يتعين القيام بالمزيد من حيث تكييف القدرات والدعم الميداني للسماح للبعثات بالعمل بطريقة مرنة ومتنقلة وقوية واستباقية.

٤٠ - وبخصوص القدرات القوية والفعالة لتحسين الأداء، استرسل قائلا إن استعراض الفريق الرفيع المستوى وتقارير الأمين العام بشأن ذلك التقرير والدراسة العالمية قدَّمت سلسلة من التوصيات لتحسين سرعة عمليات حفظ السلام وقدراتها وأدائها. وتُبذل بالفعل جهود في الإدارتين لوضع إطار واحد للقدرات والأداء للأفراد النظاميين، وهي توصيات متسقة مع توصيات الفريق بخصوص ربط ما يجري من تنمية للقدرات بنهج استراتيجي لإدارة الأداء. ويتمثل الهدف في تقديم دعم أفضل للمساهمين بقوات وأفراد الشرطة من خلال تحديد واضح لتوقعات المنظمة في ما يخص المهارات والقدرات والطاقات المتخصصة المطلوبة، وفي الوقت ذاته مساعدة الدول على الوفاء بالمعايير المحددة. ولتحسين أداء الوحدات العسكرية، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام إرشادات ومعايير عسكرية ترسم معالم المتطلبات الأساسية في ما يخص مسائل تشمل وظائف كتيبة المشاة وتنفيذ ولايات حماية المدنيين. وذكر أنه يجري صياغة سياسة لضمان التأهب التشغيلي تحدد إجراءات واضحة للوحدات العسكرية، من التحضير السابق للنشر إلى تنفيذ المهام الموكلة والدروس المستفادة. ويكمن الهدف من ذلك في تحديدٍ أفضلَ لمسؤوليات كل من المساهمين بقوات والأمانة العامة والبعثات الميدانية. وستواكب تلك السياسات سلسلة من إجراءات التشغيل الموحدة لكفالة اتباع نهج لتقييم الأداء منهجي وقائم على الأدلة وشفاف. وبالمثل، ولمواءمة الإجراءات والمبادئ التوجيهية لانتقاء أفراد الشرطة ونشرهم، يجرى استعراض إجراءات التشغيل الموحدة لتقييم القدرات التشغيلية لوحدات الشرطة وانتقاء أفراد الشرطة من ذوي المهارات المتخصّصة وتقييمهم.

٤١ - ومضى يقول إن إدارته ملتزمة بوضع حد للاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل حفظة السلام، وقد اتخذت من ذلك معياراً أساسياً في إطار سياسة التأهب التشغيلي عموماً.

وقد انصب التركيز من جديد في الأشهر الأخيرة على العدد الفادح لمثل هذه الحالات في عمليات حفظ السلام. ذلك أن حالة واحدة تكفي لتقويض جهود المنظمة لحماية المجتمعات التي مزقتها النزاعات ومساعدتها. وأردف قائلا إنه ملتزم هو وإدارته برمتها بالعمل بهمة لتنفيذ سياسة الأمين العام المبنية على عدم التساهل على الإطلاق. ويجب على الدول المساهمة بقوات وأفراد الشرطة أن تفعل الشيء ذاته لأن المسؤولية مشتركة. وفي جميع الحالات، يتعين تعزيز ثقة الضحايا بأن العدالة ستتحقق من خلال المساءلة. ويجب الاعتماد على الدول الأعضاء لإجراء التحقيقات اللازمة وتطبيق الإجراءات الواجبة المعمول بها في نطاق ولايتها القضائية الداخلية. وأضاف قائلا إنه يتعهد بألا يألو جهداً في سبيل اتخاذ الإجراءات التصحيحية، بما فيها إعادة الوحدات إلى الوطن إذا لزم الأمر.

٤٢ - واستطرد قائلا إن الجهود الرامية إلى ضمان أفضل القدرات الممكنة في مجال حفظ السلام تعززت عندما تعهدت قمة القادة الأخيرة بشأن حفظ السلام بتوفير أكثر من ٠٠٠ ٤٠ من أفراد الشرطة والعسكريين، وكذا عناصر الدعم الأساسية، بما فيها الطائرات المروحية والدعم الهندسي واللوجستي ووحدات النقل والمستشفيات وأفرقة الشرطة المتخصّصة. وسيعين هؤلاء على ملء الفجوات وإنشاء مجموعة احتياطية من المساهمات، وبالتالي تعزيز حالة التأهب والقدرة على التنقل السريع، مع المواظبة باستمرار على اتباع معايير عالية في مجال الأداء والسلوك. وستقدم الأمانة العامة، من خلال إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، الدعم للبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة بأكبر قدر ممكن من الاتساق والشفافية لكي تساعدها على تحسين جودة العاملين الذين ساهمت بهم في عمليات حفظ السلام.

٤٣ - وأضاف قائلا إن خلية معنية بالتشكيل الاستراتيجي للقوات والتخطيط للقدرات أنشئت في الآونة الأخيرة بغية إشراك البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على نحو استراتيجي وبمزيد من الاتساق. وقد حل النظام الجديد لتأهب قدرات حفظ السلام محل نظام الترتيبات الاحتياطية باعتباره مرتكزاً شاملاً للتعاون مع الدول الأعضاء بشأن التزاماتها. وحث جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة على تسجيل مساهماتها في النظام الجديد في أقرب وقت ممكن.

٤٤ - واسترسل قائلا إن ثمة خططاً لعقد قمة الأمم المتحدة لرؤساء الشرطة في ربيع عام ٢٠١٦ للنهوض بفهم مشترك للتحديات التي تواجه شرطة حفظ السلام والفرص التي تتيحها، والخطوات اللازمة للمشاركة في العمليات، مع المساعدة في توسيع قاعدة المساهمين بأفراد الشرطة. وستستضيف المملكة المتحدة اجتماع متابعة لقمة القادة لتتبع الالتزامات المقدمة واستعراض التعهدات الجديدة أو مواطن النقص، وتقييم التقدم المحرز في تشكيل القوات الاستراتيجية.

٤٥ - ومضى يقول إن التكنولوجيا أداة لها إمكانات هائلة لتوفير الموارد وتبسيط إجراءات العمل وتمكين فهم أعمق للبيئات التشغيلية. وهي نقطة أشير إليها أيضاً في استعراض الفريق لعمليات السلام وفي تقارير الأمين العام. وبالإضافة إلى تحسين السلامة والأمن، ساعدت التكنولوجيات الجديدة في تيسير مجالات الولاية الرئيسية من قبيل الإنذار المبكر، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. وإذ يواجه حفظ السلام تحديات جديدة أثارتها الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتطرف العنيف، فإنه يتعين الاستعانة بالأدوات التكنولوجية لتحسين الوعي بالأوضاع السائدة وتحليلها. ويقتضي الأمر معلومات موثوقة ذات فائدة عملية يسترشد بها في اتخاذ الإجراءات وتوجيه القرارات على الصعيد التكتيكي والتشغيلي والاستراتيجي.

وبدون ذلك، لن يكون بالإمكان حماية القوات والمدنيين أو حفظ السلام. وأردف قائلا إن تدابير استكشافية اتُّخِذت في ذلك الشأن في مالي باستحداث وحدة لدمج المعلومات، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاستعانة بنظم جوية من دون أسلحة ومن دون طيارين. وتقتضي المسؤولية الأخلاقية استخدام تكنولوجيات من شأنها أن تنقذ الأرواح والاستعانة بها أيضاً بكيفية أخلاقية من خلال احترام حقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة. وقد روعي ذلك مراعاة بالغة في استراتيجية التكنولوجيا والابتكار التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وستسعى الإدارتان إلى إشراك الدول الأعضاء في العمل في ذلك المجال.

٤٦ - وأردف قائلا إنه على غرار ما ذكره وكيل الأمين العام، فإن حفظ السلام هو أولا وقبل كل شيء أداة سياسية. ويكون لبعثات حفظ السلام الأثر الأكبر عندما تُنشر دعماً لخارطة طريق سياسية تحظى بدعم دولي واسع، وتشكل ولايتها وتوجه استراتيجية الخروج الخاصة بها. وأضاف قائلا إن ثمة تحدّياً رئيسياً يتمثل في تحديد استراتيجية سياسية قابلة للتنفيذ لدى استحداث البعثات أو وقت البدء في إنهائها. ويلزم من حين إلى آخر إيفاد بعثات لأسباب إنسانية أو أمنية قبل الوصول إلى تسوية تفاوضية، أو عندما تكون المؤسسات السياسية هشة. وفي الوقت ذاته، فقدت البعثات التي انطوت على مهمات تحقيق الاستقرار أو بناء السلام بعد إبرام اتفاقات السلام وجهتها السياسية والدعم الذي تحظى به.

٤٧ - واسترسل قائلا إنه بالرغم من أن وضع استراتيجيات سياسية مجدية وتنفيذها لم يكن أبداً عملية مباشرة، فقد أدى مجلس الأمن دوراً مركزياً في ضمان مساندة سياسية قوية لعمليات حفظ السلام ودعمها عندما كانت تواجه مشكلات. وعندما تتعثر العمليات السياسية أو تنحل الاتفاقات، أو عندما تبقى عمليات حفظ السلام مستمرة بعد إحلال السلام، ينبغي للمجلس أن يعزز انخراطه السياسي وأن يتحدث بصوت قوي وموحد. وقد أتاح استعراض الفريق الرفيع المستوى لعمليات حفظ السلام بعض المؤشرات. ومن شأن تسلسل الولايات أن يساعد في ترتيب أولويات الإجراءات واستدامة التركيز على المسار السياسي. وقد شرعت إدارة عمليات حفظ السلام في وضع مقترحات لولايات واقعية ومبسطة ومرتبة بحسب الأولويات استناداً إلى تحليل شامل للنزاعات والاستجابة للاحتياجات المحددة على الأرض. وقد أخذ بهذا النهج في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وستكون ثمة فرص أخرى للأخذ به في بعثات أخرى تمر بمرحلة انتقالية أو يتم إنهاؤها، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا وهايتي.

٤٨ - ومضى يقول إن الاتفاقات السياسية بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة، التي أقر بما تتيحه من إمكانات كلٌّ من الفريق الرفيع المستوى والفريق الاستشاري للخبراء، تعد أداة واعدة من شأنها أن تعزز مساهمة الدول المعنية في البعثات وموافقتها عليها، ولا سيما في البعثات التي تركز أساساً على تيسير الاستقرار أو توسيع نطاق سلطة الدولة. ويمكن أن يخدم الاتفاق ثلاثة أهداف رئيسية: يمكنه أن يقوى المسؤولية المشتركة للحكومات المضيفة والمجتمع الدولي، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، للوفاء بالالتزامات المبكرة في ما يخص بناء السلام؛ ويمكنه أن يكون بمثابة أرضية لدعم دولي متسق؛ ويمكنه أن ينهض بالتأثير السياسي لمجلس الأمن و/أو لجنة بناء السلام. ويمكن أن تجسد الاتفاقات أيضاً توقعات السكان المعنيين من خلال إدماج دور الرقابة الذي يمارسه المجتمع المدني. وأردف قائلا إن إدارته شرعت في استكشاف مثل هذه الاتفاقات، وخصوصاً في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى حالما تكتمل التحضيرات لعقد الانتخابات.

٤٩ - واستطرد قائلا إن عمليات حفظ السلام تضطلع بدور أساسي في دعم مهمات بناء السلام الأولى التي ترسي الثقة وتشرك المجتمعات وتعزز الثقة في قدرة المؤسسات الفعالة على توفير الأمن وسيادة القانون. وتساعد البعثات النظراء على الصعيد الوطني من خلال تحديد أولويات بناء السلام. وتتيح مظلة أمنية تمكن الفاعلين الوطنيين والدوليين من تنفيذ مهمات بناء السلام، ومتابعة الالتزامات، وتنفيذ مهمات مبكرة بعينها لبناء السلام. ويؤدي مركز التنسيق العالمي للمجالات المتعلقة بالشرطة، والعدالة، والمؤسسات الإصلاحية لكفالة سيادة القانون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، الذي أنشئ قبل سنتين بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وظيفة هامة من خلال الاشتراك في تنفيذ البرامج. كما يقدم الفريق الرفيع المستوى توصيات هامة تتعلق بتمويل أنشطة بناء السلام الرئيسية، بما في ذلك استخدام الأموال المقدمة في إطار الأنصبة المقررة لأنشطة البرامج استخداما أكثر استراتيجية.

٥٠ - ومضى يقول إن الفهم المشترك للغرض من عمليات حفظ السلام لن ينشأ إلا من خلال حوار أكثر جدية بين مجلس الأمن والمساهمين بقوات وأفراد الشرطة والأمانة العامة، وأنه سيواصل هو وزملاؤه التواصل مع المساهمين بقوات وأفراد الشرطة، حتى قبل أن تقام بعثات جديدة، من أجل التعرف على تقييمهم للتحديات السياسية والعملياتية، والأدوار والمسؤوليات اللازمة لمواجهتها. لكن، من الأساسي تعزيز الحوار بين مجلس الأمن والدول الأعضاء التي تساهم بأفراد يعملون في خطوط المواجهة في عمليات حفظ السلام؛ ذلك أن حفظ السلام مسعى مشترك في أماكن تزداد خطورة، وستكون وحدة الرؤى والجهود أكثر أهمية من أي وقت مضى.

٥١ - وأردف قائلا إن تحولا ملحوظا حصل في حفظ السلام، إذ اختفت انقسامات الماضي العميقة بين من يدفعون فاتورة حفظ السلام ومن يوفرون الأفراد النظاميين الذين يدفعون الثمن بدمائهم. وقد كانت قمة القادة تعبيراً مشجعاً متنوعاً جغرافياً بل وعالمياً عن توافق جديد بشأن الشراكة في حفظ السلام. وقد أتاح استعراض عمليات السلام خطة متجددة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واختتم بالقول إنه يتمنى أن يتواصل الزخم وأن يتعزز.

٥٢ - السيد كير (وكيل الأمين العام للدعم الميداني): قال إن إدارة الدعم الميداني أنشئت لمساعدة ٣٦ بعثة من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وبعثات أخرى في ٣٠ بلداً، تشمل زهاء ١٧٠ ٠٠٠ من الأفراد و ١٥ ٠٠٠ من موظفي الدعم بتكلفة ٩ بلايين من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. ويشمل ذلك دعم أكبر عملية سلام أنشئت بولاية وضعتها الأمم المتحدة وقيادة يتولاها الاتحاد الأفريقي حتى اليوم، ألا وهي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي الأخطر من بين جميع عمليات حفظ السلام.

٥٣ - واستطرد قائلا إن موظفي الإدارة يتعاملون مع بعض من أكثر المشكلات الإدارية واللوجستية والعملياتية تعقيداً التي يواجهها أي كيان. ذلك أن ٦٠ في المائة من الأشخاص الذين تقدم لهم خدمات هم في مناطق يصعب الوصول إليها ونصفهم تقريباً يوجدون في مناطق محفوفة بمخاطر أمنية شديدة. ويفرض إيصال الوقود أو توفير المياه وإقامة شبكات الصرف الصحي تحديات لوجستية هائلة وينطوي على خطر كبير. وما يحدث من هجمات ونهب، من قبيل ما وقع ذلك الأسبوع وحده في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، أمر عادي وجزء من الواقع اليومي في مالي والصومال. واسترسل قائلا إنه يشيد بشجاعة الزملاء في الميدان وتفانيهم وتضحيتهم، بمن فيهم المتعاقدون الدوليون

والوطنيون، ويشيد أيضا بالتزام الذين يدعمونهم من المقر. وقد استخدم الموظفون الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني لإدخال الإصلاحات التي جعلت الدعم الميداني أكثر مرونة وأسرع وأكثر اندماجاً. وأردف قائلا إنه يرحب بالاعتراف الذي حظيت بها هذه الجهود من الدول الأعضاء واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وإنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد.

٥٤ - واسترسل قائلا إن من التوصيات الرئيسية للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إقامة عمليات تركز أكثر على الميدان للاستجابة للاهتمام بالدعم الميداني الذي أعربت عنه الدول الأعضاء وغيرها. وتعمل إدارة الدعم الميداني مع إدارة الشؤون الإدارية لتحديد تدابير أكثر ذكاءً ومرونة من شأنها أن تنسجم مع الحالات الطارئة أو بدء البعثات. وستستشار الدول الأعضاء بشأن إصلاح السياسات والإجراءات لجعل وحدات الدعم الميداني أكثر قدرة على الحركة والاستجابة في الميدان، مثلاً من خلال تحديث المعايير مراعاة للتكنولوجيات المتاحة حديثاً.

٥٥ - ومضى يقول إن ثمة خمسة مرتكزات أساسية لتحقيق دعم ميداني فعال وذكي ومسؤول. فهناك أولاً الحاجة إلى العمل معاً بشكل أفضل داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء. فأما على الصعيد الداخلي، فمن الضروري القيام بشكل متسق بالتخطيط للبعثات ونشر الأفراد النظاميين والأفراد الفنيين وأفراد الدعم وقد خطى كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالفعل خطوات هامة في هذا الشأن من خلال التخطيط المشترك للبعثات ووضع مفاهيم مشتركة للبعثات والعمليات وعقد اجتماعات مشتركة مع البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد الشرطة، وإقامة مجالس مشتركة للعملاء تشمل أيضاً ممثلين لإدارة الشؤون السياسية والأفراد النظاميين والمدنيين الميدانيين. ء وأما خارج الأمم المتحدة فيجب أن يكون التصميم نفسه على التصدي للتحديات العملياتية بالاشتراك مع جميع الشركاء في حفظ السلام، وهذا أمر برز بشدة خلال قمة القادة الأخيرة بشأن حفظ السلام. واسترسل قائلا إن المسؤولية المشتركة أيضاً أمر أساسي لتعزيز الأداء وتحديث دليل المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك المخصصات الجديدة للإخلاء الطبي أو في حالات الحوادث، والتكنولوجيات الجديدة، وزيادة استخدام الطاقات المتجددة، لتنفيذ الولايات تنفيذاً أكثر فعالية ونجاعة وأماناً.

٥٦ - وأضاف قائلا إنه لا بد، ثانيا، من التركيز على الأداء. وانسجاماً مع توصية الفريق الرفيع المستوى، يجري تعزيز مساءلة مديري الأمم المتحدة من خلال التركيز مجدداً على الأداء ومؤشرات الأداء الرئيسية مع الاستثمار في القدرة التحليلية من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار. فجميع الموظفين ينبغي أن يكونوا مسؤولين عن أدائهم أمام الدول الأعضاء التي يعملون بالنيابة عنها.

٥٧ - وقال إنه من الضروري، ثالثا، التوفيق بين السلطة والمسؤولية والموارد لتمكين لتحقيق النتائج بفعالية على أرض الواقع. وينبغي أن تفي الهياكل الإدارية بالغرض منها في بيئات المخاطر في القرن الحادي والعشرين وتيرة دينامية العمليات والولايات المعقدة. وقد دعا الفريق الرفيع المستوى إلى دعم الهياكل التي تلبي الاحتياجات الميدانية وإلى تعديل السياسات والإجراءات تبعاً لذلك. وذكر أن إدارته شرعت في ذلك العمل من خلال إعادة تنظيم الهياكل في البعثات الميدانية وفي المقر. وقد أعيد تنظيم شعبة الموظفين الميدانيين وشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية، في حين يجري إعادة تنظيم الأمور اللوجستية على مراحل.

٥٨ - وتابع قائلا إنه من الضروري، رابعا، بناء شراكات أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. فالشراكات

الثلاثية تساعد على بناء قدرات البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة. ومن الأمثلة الأخيرة على تلك الشراكة المبادرة المشتركة لإدارة الدعم الميداني مع اليابان لتدريب الوحدات الهندسية للبلدان الأفريقية المساهمة بقوات، أو العمل على حزمات الدعم المتخصص. ومن الممكن أيضاً استحداث قدرات الدعم من خلال الانخراط مع الدول الأعضاء بكيفية أكثر ابتكاراً. وقد أبرم مؤخراً اتفاق شراء وخدمات متبادلة مع الولايات المتحدة يتيح للبعثات الميدانية للأمم المتحدة الحصول على خدمات المواد والخدمات اللوجستية المتاحة لأفرادها العسكريين. وهناك مثال آخر هو الترتيب المبرم مع الوكالة الاتحادية الألمانية للمساعدة التقنية لتقديم الدعم لسرعة نشر البعثات.

٥٩ - وقال إنه يجب، خامساً، المبادرة دون تأخير إلى تحقيق أولويات الدعم الفورية، من قبيل تحسين إدارة سلسلة الإمداد، وتعزيز حسن السلوك والانضباط، وتخفيض الآثار المترتبة على البيئة، وإجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة.

٦٠ - وأردف قائلا إن ثمة أولويات رئيسية شاملة تؤثر أيضاً في عمل الإدارة، منها الحاجة إلى تسخير الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا لتحسين فعالية البعثات وسلامة حفظة السلام. فمن شأن التكنولوجيا أن تعزز الوعي بالأوضاع السائدة والأمن وحماية القوات. وتنفذ إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام استراتيجية لزيادة استخدام التكنولوجيا والأدوات الجديدة في بعثات حفظ السلام، مع تكييف الهياكل التنظيمية والعمليات. وستستشار الدول الأعضاء بشأن إعادة التنظيم الداخلية لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجسيد أفضل لتلك الأولويات.

٦١ - ومضى يقول إن من الأولويات الرئيسية الشاملة المسؤولية الجماعية عن عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين خلال تنفيذ ولايات البعثات. فمن الحيوي ضمان تقيد أفراد الأمم المتحدة والقوات الأمنية غير التابعة لها التي تدعمها المنظمة بأعلى معايير النزاهة والسلوك والالتزام بحقوق الإنسان في سياقات من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فعندما تضع القوات شعار الأمم المتحدة على زيها العسكري تغدو جزءاً من حملة عالمية عمرها ستون عاماً للتضحية من أجل الصالح العام. وعندما تنتهك القوات حقوق الإنسان الأساسية للآخرين فإنها تنتهك المشروعية الثمينة التي تعد أساسية لفعالية الأمم المتحدة والتي ضحى من أجلها الكثير من رفاقهم الجديرين بالثناء بأرواحهم. واسترسل قائلا إن السنتين الأخيرتين شهدتا استحداث سياسات تتعلق بمعايير دنيا واضحة غير قابلة للتفاوض في ما يخص السلوك الشخصي لأفراد الأمم المتحدة ومن تدعمهم الأمم المتحدة. ويجب على الحكومات، ولا سيما تلك التي تساهم بقوات وأفراد الشرطة، أن تتعهد بتنفيذ تلك السياسات وتعزيزها وأن تفي تمام الوفاء بالمسؤولية المشتركة تجاه الضحايا والمجتمعات المحلية. وتسعى الأمانة العامة من جهتها جاهدة لتنفيذ برنامج العمل الذي وردت خطوطه العريضة في أحدث تقرير للأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/69/779).

٦٢ - وختم قائلا إن من الضروري تقليص تأثير البعثات الميدانية على البيئة من أجل حماية أفضل للبيئة؛ ولكن من الضروري أيضاً تقليص المخاطر الأمنية التي تواجه جميع العاملين في الميدان. ومن بين الخطوات الهامة التي اتخذت مؤخراً تشجيع مصادر الطاقة غير المتجددة، واستخدام إدارة أفضل للنفايات، والحلول المستدامة لتقليص الموارد واستعادتها وإعادة تدويرها واستخدامها.

٦٣ - واختتم بيانه بتجديد التأكيد على أهمية بناء نموذج للدعم الميداني قادر على إتاحة حلول سريعة وفعالة وناجعة

ومسؤولة تتوقعها الدول الأعضاء باعتبارها من أصحاب المصلحة، وأهمية القيام بذلك باستمرار.

٦٤ - الرئيس: قال إن الجلسة ستعلق لإجراء حوار غير رسمي بين الدول الأعضاء ووكيلي الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني.

علقت المناقشة المشمولة بالمحضر الموجز الساعة ١١:٥٥ واستؤنف الساعة ١٢:٢٠.

٦٥ - السيد هلال (المغرب): تحدث بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي محفل الأمم المتحدة الوحيد المنوط بإجراء استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانب تلك العمليات - بما في ذلك مقترحات الإصلاح. وسيكون أمام اللجنة الخاصة في دورتها المقبلة مهمة عسيرة ومشوقة في آن تتمثل في التداول بشأن طائفة من توصيات التغيير التي تمخض عنها العديد من عمليات الاستعراض الأخيرة. وتعتقد حركة عدم الانحياز، التي تسعى إلى إضفاء المزيد من الفعالية على عمليات حفظ السلام، أن تلك العمليات لا ينبغي أن تتخذ بديلاً عن معالجة الأسباب الجذرية أو إدارة النزاعات، بل ينبغي أن تقوم على رؤية شاملة تتحقق من خلال أدوات سياسية واجتماعية وإنمائية ووضع استراتيجيات للخروج يتفق عليها في المراحل الأولى، وذلك لضمان عمليات انتقال سلس إلى السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه ينبغي التقيد في إقامة أي عملية من عمليات حفظ السلام أو توسيع نطاقها تقيداً صارماً بمبادئ الميثاق ومبادئ الأمم المتحدة الثلاثة الأساسية لحفظ السلام؛ وينبغي أيضاً احترام مبادئ سيادة الدول والمساواة بينها واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها وعدم التدخل في المسائل الخاضعة للاختصاص القضائي الداخلي.

٦٧ - وأردف قائلا إن الحركة إذ تشدد على أهمية الوصول إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بخصوص وضع السياسات، تنبه إلى أن التنفيذ ينبغي أن يقتصر على الأفكار والنهج التي تعتمدها الدول الأعضاء مجتمعة. لأجل ذلك، يجب على الأمانة العامة أن تمتنع عن العمل على مسارات سياساتية لم يتفق عليها في إطار عملية حكومية دولية، ولا سيما أي توصيات في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى.

٦٨ - واسترسل قائلا إنه من الأساسي لتمكين بعثات حفظ السلام من القيام بعملها في إطار احترام كامل للبلدان المضيفة وقوانينها، أن يقدم لها كل الدعم اللازم، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والإمكانات العسكرية والمدنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يلتزم مجلس الأمن التزاماً قوياً بصياغة ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ بالتشاور مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات وأفراد الشرطة واستناداً إلى تقييمات موضوعية، بدلاً من المسارعة إلى اعتماد ولايات تفتقر إلى الدعم السياسي أو الموارد الكافية. ولا ينبغي أن تغيَّر الولايات أثناء تنفيذها دون تشاور مسبق مع البلدان التي لديها قوات في الميدان. ذلك أن التخطيط المتكامل والنُّهج المتسقة التي تربط بين صياغة السياسات وتنفيذها في الميدان أمران ضروريان لتحقيق النجاح. ومضى يقول إن الحركة تشدد أيضاً على الحاجة إلى تعاون ثلاثي فعال بين المساهمين بقوات وأفراد الشرطة، والأمانة العامة، ومجلس الأمن. ولكي تكون عمليات السلام فعالة ينبغي أن تكون البلدان المساهمة شريكاً كاملاً في وضع السياسات واتخاذ القرارات.

٦٩ - ومضى يقول إن موقف حركة عدم الانحياز من استخدام القوة في عمليات حفظ السلام لم يتغير، وأن الأمر يستدعي إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن طرائق وسبل حماية سلامة حفظة السلام، مع احترام

أحكام الميثاق والمبادئ الأساسية لحفظ السلام. ولقد أضحت سلامة العاملين شاغلا رئيسيا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة نظراً لتزايد الخسائر وأعداد الضحايا.

٧٠ - وقال إن من الضروري تحقيق التكامل بين حفظ السلام وبناء السلام بحيث تواكب جهود حفظ السلام الجهود الرامية إلى تعزيز التعافي الاقتصادي وبناء القدرات على أساس الملكية الوطنية. ويؤدي كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام دوراً في هذا الصدد من خلال مشاركتهما في مراحل مبكرة. وذكر أن الحركة تأمل أن يولي الاستعراض الحكومي الدولي لنظام بناء السلام اهتماماً خاصاً لهذا الأمر.

٧١ - ومضى يقول إن على حفظة السلام أن يدعموا الجهود الوطنية لحماية المدنيين، متى كلفوا بذلك، مع مراعاة أن المسؤولية الأولى عن حماية المدنيين تقع على عاتق الدول. غير أن واجب الحماية لا ينبغي أن يتخذ ذريعة لأن تتدخل الأمم المتحدة في النزاعات تدخلا عسكريا. وينبغي معالجة النقص الحالي في موارد عمليات حفظ السلام وصعوبة إتاحة قوات ومعدات للعمليات العسكرية لإنجاز هذه المهمة التي تنطوي على صعوبة لا نظير لها. ونظراً لتنامي دور الشرطة وتزايد مسؤولياتها في عمليات حفظ السلام، يجب دعم أنشطتها أيضاً، ولكن ينبغي تلافي ازدواجية المهام بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة.

٧٢ - واسترسل قائلا إن الحركة تعتقد اعتقاداً راسخاً أن المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وأن الترتيبات الإقليمية ينبغي أن تتخذ وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. وينبغي للأمم المتحدة أن تكثف دعمها لعمليات الاتحاد الأفريقي من خلال ضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن.

٧٣ - وأضاف قائلا إن التغلب على تحديات الدعم اللوجستي والإداري لعمليات حفظ السلام يقتضي تشاوراً مكثفاً، وسيلزم إنشاء المزيد من الوحدات النموذجية وإدارة الموارد البشرية ومراكز الشراء والخدمات لمد البعثات بدعم ميداني عالي الجودة.

٧٤ - وقال إن الحركة تدين بشدة جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها أفراد الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، وتكرر تأكيد تحمسها لتنفيذ سياسة الأمين العام في ما يخص عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتؤكد مجددا أن التحقيق والملاحقة القضائية يقعان ضمن اختصاص الدولة المعنية.

٧٥ - واستطرد قائلا إن معظم كبار المساهمين بقوات أو أفراد الشرطة، إن لم يكن جميعهم، ينتمون إلى حركة عدم الانحياز، وأن استمرار هؤلاء المساهمين في زيادة مساهماتهم بأفراد عسكريين وأفراد الشرطة، فضلاً عن الخبراء المدنيين، في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام دليل واضح على التزامهم بصون السلام والأمن الدوليين.

٧٦ - واختتم بيانه قائلا إن الواجب يقتضي الإشادة برجال الأمم المتحدة ونسائها الذين يشاركون في أنشطة حفظ السلام، وكذلك بالذين فقدوا أرواحهم في العمليات الميدانية دفاعاً عن راية الأمم المتحدة ودعماً للصورة الإيجابية للمنظمة.

٧٧ - السيد أماراشغول (تايلند): تحدث بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن حفظ السلام من صميم عمل الأمم المتحدة، ومن المناسب بالتالي أن تجري المنظمة، في الذكرى السبعين لتأسيسها، عدداً من عمليات الاستعراض الهامة لتحسين عملياتها لحفظ السلام. وإن البلدان المنضوية في الرابطة تقدر الطريقة التي انتهجها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في التشاور المكثف مع أصحاب المصلحة المعنيين لإعداد التوصيات

الرئيسية الواردة في تقريره. ويتيح هذا التقرير، بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق، أساساً مجدياً للنقاش، ولا سيما في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٧٨ - واستطرد قائلا إن للرابطة موقفاً راسخاً مفاده أن بعثات حفظ السلام يجب أن تواصل دعم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية لحفظ السلام لأن تلك المبادئ تظل ضرورية لنجاحها رغم تغير السياقات. وتؤيد الرابطة الانتقال الذي اقترحه الفريق نحو إيلاء الحلول السياسية أهمية مركزية عند تصميم بعثات حفظ السلام واتخاذ القرار بنشرها، ذلك أن العمل العسكري وحده لن يقود بلداً ما إلى السلام الدائم. وبصفة خاصة، تؤيد الرابطة تمام التأييد تقييم الفريق بشأن ضرورة تعزيز الدبلوماسية الوقائية والوساطة وكذا جهود بناء السلام.

٧٩ - واسترسل قائلا إن الرابطة تدين بشدة تزايد عدد الهجمات المتعمدة على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وتعرب عن أصدق تعازيها لأسر الضحايا. ولضمان أفضل حماية ممكنة لجميع العاملين في البعثات، تدعو الرابطة إلى اتخاذ إجراء جماعي فوري لمعالجة مثل هذا العنف، مع إيلاء الأولوية لتعزيز الوعي بالأوضاع السائدة وقدرات حفظة السلام على الاستجابة من خلال التدريب السابق للنشر ومعدات الحماية الكافية. وتؤيد الرابطة بقوة توصية الفريق بضرورة عدم تكليف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بإجراء عمليات مكافحة الإرهاب.

٨٠ - ومضى يقول إن الرابطة تعرب عن غضبها وشعورها بالعار إزاء ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين على مدنيين من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. فهذه الحوادث لا تلطخ سمعة الأمم المتحدة فحسب، وإنما تقوض قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. وتعرب الرابطة عن دعمها للأولوية الكبرى التي أولاها الأمين العام للمسألة، وخصوصاً سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتكرر أن المسؤولية الأساسية عن محاسبة الجناة تقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة.

٨١ - وأردف قائلا إنه اعتبارا لكون حفظ السلام جهداً جماعياً، فإن الرابطة تقر بقيمة الشراكات الاستراتيجية والعملياتية بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وتشجع على الانخراط المبكر والمشاورات الشاملة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المعنية المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والجهات الإقليمية الفاعلة عند صياغة ولايات البعثات واستعراضها وتعديلها.

٨٢ - واسترسل قائلا إن حفظ السلام يعد عنصراً أساسيا من عناصر التعاون السياسي والأمني في إطار الرابطة، إذ يعمل في بعثات الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم زهاء ٠٠٠ ٥ من حفظة السلام من الدول الأعضاء في الرابطة. وأضاف قائلا إن العديد من قادة الرابطة شاركوا في قمة القادة بشأن حفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حيث تعهدوا بالتزامات جديدة بتعزيز قدرات الأمم المتحدة في حفظ السلام في شكل قوات وضباط شرطة إضافيين وأدوات تمكين أساسية من قبيل شركات إزالة الألغام والشركات الهندسية ووحدات المروحيات وسبل العيش والدعم الطبي، وبناء القدرات والتدريب. وقد أُحرز تقدم أيضاً في تعزيز قدرة المنطقة في مجال حفظ السلام، ونوقش مستقبلها في الاجتماع الثالث الذي عقدته مؤخرا شبكة مراكز حفظ السلام التابعة للرابطة. وتواصل الرابطة أيضاً التعاون بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام مع الشركاء الخارجيين من خلال منتدى الرابطة الإقليمي واجتماع وزراء الدفاع في الدول المنضوية فيها.

٨٣ - وقال متحدثاً بصفته الوطنية إن حكومته تفخر بمساهمتها الطويلة الأمد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. فمنذ ١٩٥٠، عمل أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التايلنديين بفخر في أكثر من ٢٠ عملية من عمليات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم، وينتشرون حالياً في خمس من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل من هايتي وليبريا وجنوب السودان وكشمير ودارفور. وتعتزم تايلند مواصلة أو زيادة مساهماتها في حفظ السلام بكيفية مستدامة. ويتعاون الجيش التايلندي أيضاً مع الرابطة في التدريب الإقليمي على حفظ السلام وفي شبكات بناء القدرات. وتعهدت حكومته في قمة القادة بشأن حفظ السلام بالمساهمة بالمزيد من ضباط الأركان والوحدات الهندسية وبفريق لحفر آبار المياه وبمستشفى من المستوى الثاني، وستستكشف المزيد من سبل التعاون في مجال بناء القدرات والتدريب.

٨٤ - وأردف قائلا إن الدور الأساسي للمرأة في حفظ السلام أمر لا يمكن إيفاؤه حقه من الأهمية. وترحب الدول الأعضاء في الرابطة باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي أكد مجدداً عزم المجلس على ترشيد خطة المرأة والسلام والأمن وإدماجها في هيكل السلام والأمن. وتدعم دول الرابطة هدف الأمم المتحدة المتمثل في زيادة عدد النساء من حفظة السلام والتشجيع على وصول المزيد من النساء لوظائف قيادية عليا. واختتم بيانه بالقول إن على الدول الأعضاء أيضاً أن تقوم بواجبها لترجمة التطلعات إلى أعمال، وأن الرابطة تحيي ذكرى الرجال والنساء الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام وتتعهد بالمساعدة على ضمان السلام واستدامته.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠